



نشرة اقتصادية

## جردة حساب

الوعود الاقتصادية للمجلس الرئاسي..  
ما الذي تحقق منها؟



 [www.economicmedia.net](http://www.economicmedia.net)

 [economicmedia@gmail.com](mailto:economicmedia@gmail.com)

  @economicmedia

 00967-4-246596

## جدة حساب

الوعود الاقتصادية للمجلس الرئاسي..  
ما الذي تحقق منها؟

### المحتويات

- 4 ..... بداية ●
- 6 ..... الفريق الاقتصادي ●
- 9 ..... الخطابات الرئاسية والوعود الاقتصادية والتنمية ●
- 15 ..... المنح التنموية ●
- 17 ..... البنك المركزي ومخاض الحصول على الوديعة ●
- 20 ..... ما الذي تحقّق؟ ●

بداية

## بداية

في السابع من أبريل/ نيسان 2022م، أصدر الرئيس السابق عبدربه منصور هادي إعلاناً رئاسياً بنقل السلطة وتشكيل مجلس القيادة الرئاسي، من رئيس وستة أعضاء، لإدارة شؤون البلاد خلال الفترة القادمة، بصلاحيات كاملة.

مثل الإعلان الرئاسي تدشيناً لمرحلةٍ جديدةٍ من عمر السلطة في عدن التي تتمتع بالاعتراف الدولي، وتخوض غمار محاولة استصلاح الوضع في نطاق سيطرتها، مع الأخذ في الاعتبار للحالة الاقتصادية الصعبة، التي أفرزتها الحرب الدائرة منذ ثمان سنوات، ما دفع مواطنين لتعليق الآمال على تركيبة المجلس المختارة وفقاً للمستجدات الميدانية عسكرياً خلال السنوات الماضية، مع تطعيمها بشخصية أكاديمية ذات خلفية أمنية تمثّلت في رئيس المجلس الدكتور رشاد العلمي.

جاء تشكيل مجلس القيادة الرئاسي بعد خمسة أيام فقط من اتفاق بين الحكومة المعترف بها دولياً وجماعة «أنصار الله» الحوثيين على هدنةٍ إنسانيةٍ أعلنها المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غرونديبرغ في الثاني من أبريل/ نيسان، وسط ترحيبٍ محلي وإقليمي ودولي بالخطوة الأولى من مثلها على مدار السنوات الثمان الماضية، والتي احتوت بنوداً مهمة اقتصادياً وإنسانياً كان أبرزها استئناف الرحلات الجوية من مطار صنعاء الدولي، والسماح بدخول سفن المشتقات النفطية إلى ميناء الحديدة، ومناقشة فتح الطرق الرئيسية بين المحافظات، وعلى رأس ذلك منافذ تعز، قبل أن يفشل تمديدتها بعد رفض جماعة الحوثي في الثاني من أكتوبر/ تشرين أول الجاري.

وضعيةٌ جديدة، بقرارات مختلفة، تصدرتها في كثير من الأحيان العناوين الاقتصادية، من وعود، ومنح، وهبات، ومشاريع مستعجلة لتحسين الوضع المعيشي، وعكس المجريات الراهنة على أرض الواقع؛ كي يلمس المواطنون الفرق.

في هذه النشرة، نحاول أن نجيب عن سؤال « فما الذي تحقّق مقارنةً بما أعلن عنه؟ » في جريدة حساب لما أعلنه مجلس القيادة الرئاسي على المستوى الاقتصادي منذ تشكيله، وكيف تسير المجريات في هذا المسار؟

# الفريق الاقتصادي

## الفريق الاقتصادي

قضت المادة الرابعة من الإعلان الرئاسي تشكيل فريق اقتصادي من الكفاءات الوطنية المختصة؛ بهدف دعم الإصلاحات الحكومية، وتقديم النصح والمشورة للحكومة والبنك المركزي فيما يخص الإصلاحات العاجلة في المجالات الاقتصادية والتنموية والمالية والنقدية، بالإضافة إلى العمل على تعزيز الفعالية والشفافية والنزاهة في الأجهزة الحكومية، ودراسة التحديات الاقتصادية، والعمل على إرساء أسس التنمية المستدامة، ورسم الخطط اللازمة للتنمية الاقتصادية، وطرح الحلول التحفيزية للنمو الاقتصادي، والعمل على زيادة إيرادات الدولة، ورفع كفاءة التحصيل، وتنوع القاعدة الاقتصادية، ويقدم هذا الفريق رأيه ودراساته لمجلس القيادة الرئاسي في شأن الموضوعات الاقتصادية والمالية العامة للدولة.

### يكون الفريق برئاسة حسام الشرجي وعضوية كل من:

- 1 أحمد بازرعة.
- 2 جلال يعقوب.
- 3 جيهان عبدالغفار.
- 4 رأفت الأكحلي.
- 5 سعد صبرة.
- 6 شوقي هايل سعيد.
- 7 علاء قاسم.
- 8 عثمان الحدي.
- 9 علي الحبشي.
- 10 عمر العاقل.
- 11 فارس الجعدي.
- 12 محمد همام.
- 13 محمد شهاب.
- 14 نجاة جمعان أمين.

في الواقع اعتذر لنا الفريق عن الاستمرار لأسباب مختلفة، فيما بقي خمسة منهم برئاسة "حسام الشرجي"، وعضوية "نجاة جمعان أمين، فارس الجعدي، علاء قاسم، عثمان الحدي".

يواصل الخمسة الأعضاء ممارسة مهام الفريق الاقتصادي، ووفقًا لمعلومات حصل عليها المركز، فإن الفريق يواصل عقد اجتماعات منتظمة، مرة واحدة على الأقل أسبوعيًا، وأخرى مع مجلس القيادة الرئاسي، ومجلس الوزراء، إضافة لاجتماعات العمل مع المانحين دولًا ومنظمات.

ركّز الفريق الاقتصادي أعماله منذ تأسيسه على شقين، الأول ترتيب أوراقه الداخلية، والثاني يتعلق بالأولويات قصيرة المدى، منها مراقبة سير وضعية المشاريع الإنمائية ومتابعة المنح المعلن عنها من السعودية والإمارات، وكان له دور أيضًا في اعتماد حزمة المشاريع التنموية المقدره بأربعمائة مليون دولار.

# الخطابات الرئاسية والوعود الاقتصادية والتنمية

## الخطابات الرئاسية والوعود الاقتصادية والتنمية

**تأتي** معالجة التحديات الاقتصادية على رأس أولويات مجلس القيادة الرئاسي إلى جانب التحديات السياسية والاجتماعية والأمنية وفقاً للخطاب الأول الذي ألقاه الرئيس العليمي في الثامن من أبريل/ نيسان الماضي، وهو اليوم التالي لتشكيل المجلس.

**عزز** العليمي ذلك في خطابه الذي ألقاه عقب أدائه اليمين الدستورية في الـ 19 من أبريل/ نيسان الماضي، بالعاصمة المؤقتة عدن، إذ أكد أن الملف الاقتصادي والمعيشي يمثل واحدًا من أهم الملفات أولوية لدى المجلس الرئاسي، بدءًا من انتظام المرتبات لكل موظفي الخدمة العامة، والعمل على استقرار أسعار العملة المحلية، وتحصيل كافة الإيرادات، وزيادة الصادرات، وترشيد النفقات، والعمل على توفير البيئة المناسبة للاستثمار، بما يؤدي إلى خفض البطالة، وتحفيز النمو الاقتصادي، والسيطرة على ارتفاع الأسعار، وتحسين الخدمات، وإيقاف التدهور الاقتصادي، وتحسين معيشة كافة اليمنيين.

في الكلمة ذاتها كشف الرئيس العليمي عن منحة سعودية إماراتية عاجلة قدرها ثلاثة مليار وثلثمائة مليون دولار، ودعوة الدولتين لاتخاذ مؤتمر دولي؛ لدعم الاقتصاد اليمني، والبنك المركزي، وتوفير المشتقات النفطية، موجهًا الحكومة بسرعة وضع البرامج المختصة لاستيعاب المنح، ووضع الآليات المعززة للشفافية؛ لضمان الاستفادة الكاملة منها.

**أما** خطاب الرئيس العليمي بمناسبة عيد الفطر، والذي ألقاه في الأول من مايو/ أيار الماضي، بعد زيارته الخارجية الأولى منذ توليه السلطة، والتي وصفها بالناجحة إلى كل من السعودية والإمارات، نتج عنها -وفقًا لما قاله- وضع خارطة طريق واضحة لدعم مسارات إعادة التأهيل للخدمات والاقتصاد، بما في ذلك الدعم المخصص للبنك المركزي الذي بات حينها قيد التنفيذ الفعلي، وتم الاتفاق على التشكيل الفوري للجان مشتركة تتولى متابعة تنفيذ التعهدات في مجال الكهرباء والطاقة والصحة والطرق والمياه والسدود.

**في** الـ 22 من مايو/ أيار الماضي، أيضًا، جدد الرئيس العليمي ذكر ما قطعه في خطاب اليمين الدستوري بأبريل/ نيسان، والذي وضع فيه المسألة الاقتصادية أولوية

رئيسية لعمل المجلس، مؤكداً العمل سويةً مع الحكومة لتنشيط الصادرات وتنمية الإيرادات بما يمكنها من دفع رواتب القطاع العام والقوات العسكرية والمتقاعدين بانتظام، مع توجيهها بإنجاز آلية استيعاب المنحة السعودية الإماراتية المعلن عنها في الأول من الشهر ذاته، مشيراً إلى تواجد الفريق الحكومي مع اللجنة الاقتصادية في الرياض لإنجاز الآلية، مجدداً العهد بتحسين الخدمات العامة في كافة المحافظات المحررة، مع إيلاء العاصمة المؤقتة عدن اهتماماً خاصاً، والعمل على تشكيل هيئة جديدة لمكافحة الفساد، وتوجيه الحكومة بإعادة تشكيل اللجنة العليا للمناقصات، والهيئة العليا للرقابة على المناقصات، جاء ذلك في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الذكرى الـ 32 للعيد الوطني 22 مايو.

**في** التاسع من يوليو/ تموز الماضي، قال الرئيس العليمي في خطابه بمناسبة عيد الأضحى: إن حزمة من المشاريع التنموية تم استيفاء متطلباتها في عدن ومحافظات أخرى، سيشرع العمل عليها بدعم سعودي".

إضافة إلى عدد من المشاريع التي ستنفذها الدول التي شملتها زيارته الخارجية الثانية بدءاً بالكويت والبحرين فمصر وقطر، ووجه الحكومة بإنشاء صندوق للمشتقات النفطية بقيمة 900 مليون دولار بدعم سعودي إماراتي، مشيراً إلى استيفاء البنك المركزي لإجراءاته وإصلاحاته اللازمة لاستخدام الوديعة السعودية الإماراتية البالغة مليار دولار، مؤكداً الالتزام الكامل بمسار الإصلاحات الاقتصادية والخدمية والمؤسسية ومكافحة الفساد.

**في** الـ 13 من أغسطس/ آب الماضي ألقى الدكتور العليمي كلمة أمام رئاسة مجلس النواب وأعضاء اللجان البرلمانية؛ لإطلاعهم على ما تم إنجازه وفعلاً للوعود التي أطلقها في خطاب اليمين الدستورية، مشيراً للبدء بإجراءات تشكيل هيئة جديدة لمكافحة الفساد، وابتظر ترشيح مجلس الشورى لأسماء تتولى رئاسة وعضوية الهيئة، وتشكيل لجنة عليا للإيرادات، والعمل على متابعة إنجاز ما تبقى.

**قبل** مغادرة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي العاصمة المؤقتة عدن منتصف أغسطس/ آب الماضي إلى كلٍ من أبوظبي والرياض، كانت هناك اجتماعات دورية لمناقشة الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لمعالجة سوء الوضع المعيشي، إضافة للاختلالات المؤسسية وانعكاساتها على الجانب الخدمي، كما كان يفرد مساحة للتدابير المتخذة في هذا الجانب، بما يضمن عدم التأثير بالأزمة العالمية على مستوى الغذاء بسبب الحرب الأوكرانية الروسية التي اندلعت في فبراير/ شباط 2022م.

# المنح التموية

## المنح التمنوية

منذ تولي المجلس الرئاسي مقاليد الحكم في البلاد، أجرى الرئيس العليمي ثلاث جولات خارجية، اقتصرت أولاهم على السعودية والإمارات؛ وتلقى على إثرها دعمًا معلنًا من الدولتين الرئيستين في تحالف دعم الشرعية اليمنية، إذ أعلنتنا عن تقديم 900 مليون دولار على شكل منحة مشتقات نفطية، إضافة إلى مليار دولار كوديعة بنكية في المركزي اليمني، و400 مليون دولار كحزمة مشاريع تنمية في كل من عدن وحضرموت وتعز.

بينما لم تعلن الكويت وقطر والبحرين ومصر عن حجم الدعم الذي ستقدمه لليمن، فعلى إثر الجولة الثانية للرئيس العليمي في يونيو/ تموز الماضي، أعلنت الدول الأربع عن دعم غير مسبوق من شأنه التخفيف من الآثار الكارثية للحرب، بما ينعكس إيجابًا على اليمنيين في داخل البلاد وخارجها، ووفقًا لمقربين من المجلس فإن قطر والكويت ستساهمان في رقد الميزانية التشغيلية للبلاد بشكل سنوي.

هنا تفصيل قائمة المشاريع التنموية المعلنة، بناءً على المنحة المقدّمة من السعودية ضمن خطة التدخل التنموي العاجل؛ لدعم المساعي الرئاسية لتوفير الخدمات والاحتياجات الأساسية للمواطنين، لتشمل 17 مشروعًا حيويًا وبرنامجًا تنمويًا في ستة قطاعات تشمل الطاقة والنقل والتعليم والمياه والصحة وبناء مؤسسات الدولة، عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، إضافة إلى تقديم 200 مليون دولار لتوفير المشتقات النفطية لتشغيل محطات الكهرباء في البلاد..

## القطاعات



الطاقة

1



النقل

2



التعليم

3



المياه

4



الصحة

5



بناء مؤسسات الدولة

6





## تعز

إنشاء وتجهيز كلية الطب

1

إنشاء مركز لعلاج الأورام

2

تنفيذ طريق تعز - الكدحة - المخا

3



## حزرموت

إنشاء وتجهيز المستشفى الجامعي  
ومركز مكافحة السرطان

1

**البنك المركزي..  
ومخاض الحصول على الوديعة!**

## البنك المركزي.. ومخاض الحصول على الوديعة!

فور الإعلان عن مجلس القيادة الرئاسي، كانت السعودية والإمارات قد جهزت ما يمكن اعتبارها حزمة من المنح المالية للبلد الذي يعيش وضغاً اقتصادياً معقداً، عدّه خبراء اقتصاديون يومها صفحةً جديدةً مليئةً بالدعم غير المشروط للقيادة السياسية الجديدة، والتي جاءت بتوافقٍ سعودي إماراتي يمي.

ملياراً دولار، وديعة للبنك المركزي اليمني في عدن، أُعلن عنها في أبريل/ نيسان الماضي، ورغم مرور خمسة أشهر على الإعلان، إلا إن الوديعة لم تصل بعد، وهو ما فتح باب التساؤلات التي رد عليها البنك المركزي بأن الدولتين لهما اشتراطات مسبقة، وإصلاحات يجب استيفائها قبل أن تتم العملية.

لاحقاً، اتضح أن كل ما هو مطلوب من البنك المركزي تم تلبيةه في نهاية يونيو/ حزيران الماضي، ولم تعد هناك أي متطلبات من جانب المركزي اليمني لم يستوفيتها وفقاً للشروط المحددة سلفاً، وهو ما أكده الرئيس العليمي في خطاب عيد الأضحى، وخلال لقائه محافظ البنك المركزي في يوليو/ تموز الماضي، كما تم مؤخراً التوقيع على خطاب النوايا بعد إقراره وإرساله إلى صندوق إدارة الوديعة المعين من المانحين.

حتى أن المفاوضات بين البنك المركزي ودولة الإمارات وصلت حد الخطوة الأخيرة التي تسبق تحويل المبالغ المالية بما فيها طلب رقم الحساب البنكي، لكن الأمر توقف دون ذكر الأسباب، ما يبدو وكأنه مرتبط باشتراطات سياسية من قبيل ترتيب الأوضاع في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة، بما في ذلك اشتراطات جماعة الحوثي، بعدم دفع الوديعة، واتفق توسيع الهدنة الذي فشل نتيجة رفض الحوثيين للمقترح المقدم من المبعوث الأممي هانس غرونبرغ.

رغم كل ما سبق، يحاول البنك المركزي اليمني في عدن الحفاظ على مستوى سعر الصرف، محاولاً التغلب على الحالة الضبابية التي تحيط به وبموارده المالية، وتوقف الدعم الخارجي، بما في ذلك إيقاف صرف مرتبات القوات المشتركة، والتي كانت تصل في الشهر إلى 400 مليون ريال سعودي، قبل

تشكيل مجلس القيادة الرئاسي بفترة وجيزة، يعزز من الوضعية الحرجة للبنك توقف تصدير النفط فناقلة جنة هنت متوقفة منذ ثمانية أشهر رغم جاهزيتها للتصدير، وكذلك صافر المتوقفة منذ 4 أغسطس/ آب ولم تستأنف رغم جاهزيتها، يحدث ذلك دون أسباب واضحة.

بشكلٍ أحادي، يعمل البنك المركزي على إجراءات يحافظ من خلالها على استقرار نسبي لسعر الصرف، من بينها إيقاف صرف مستحقات المحافظات بالدولار، ومحاولة وتعزيز الإيرادات، رغم ضعف الجدية التنفيذية من قبل الجهات الضبطية والأمنية في المؤسسات الحكومية ذات الصلة.

ما الذي  
تحقق؟

## ما الذي تحقق؟

بالنظر إلى سيل الوعود الرئاسية التي قطعها الدكتور رشاد العليمي على نفسه، منذ خطابه الأول في الثامن أبريل/ نيسان، مرورًا بخطاب اليمين الدستوري في الـ 19 من الشهر ذاته، والخطابات المناسباتية الثلاثة، فإن ما تحقق منها لا يكاد يذكر، لا على المستوى الاقتصادي من تحسين لقيمة الريال، أو أسعار السلع الأساسية، ولا على المستوى المعيشي الذي يضمن حدًا أدنى من الاحتياج الضروري للمواطنين، ولا على مستوى الخدمات، حتى عدن التي وعد بإبلائها اهتمامًا خاصًا، مازالت غارقة في معاناتها، فالكهرباء لم تشهد تحسنًا بمستوى الوعود والتحميد الذي جرى من أجل حل المشكلة العصبية منذ سنوات!

كما إن إعلان البنك المركزي استيفاء كل متطلبات واشتراطات الوديعة المالية السعودية الإماراتية، ولقاء قيادة البنك بالرئيس العليمي في الـ 13 من يوليو/ تموز الماضي، بعد ثلاثة أيام فقط من خطاب عيد الأضحى الذي أكد استيفاء المتطلبات، ومنذ ذلك الحين إلى أكتوبر/ تشرين أول الجاري لم تصل الوديعة، ولم يُعلن عن أي تطور في هذا السياق الذي ينتظره اليمنيون منذ خمسة أشهر، والوضع كما هو لم يشهد أي أعمال ملموسة سوى على مستوى صيانة وترميم بعض الطرق الداخلية، والطرق الرابطة بين المحافظات.

ولم تشهد رواتب موظفي الخدمة العامة، والقوات العسكرية، والمتقاعدين أي زيادة أو تحسين وفق العلاوات السنوية، عدا القضاة الذين أنهاوا إضرابًا استمر قرابة العامين بعد الاستجابة لمطالبهم.

على مستوى المحافظات لا يختلف الحال كثيرًا، فمحافظات أبين وشبوة وحضرموت تشهد انقطاعًا شبه مستمر للتيار الكهربائي، وسط انحصار الحلول الجذرية، وغياب المعالجات اللازمة من توفير للوقود، والصيانة الدورية، وتحديث المنظومة، بينما تبقى محافظة تعز ذات وضعية خاصة من حيث المعالجات السياسية والاقتصادية للوضع الخدمي والمعيشي، وهو ما يدفع الناس للتذمر وفقدان الأمل من أي استجابة لمطالبهم التي لا تعدو عن كونها من صميم احتياجاتهم الأساسي «ماء، كهرباء، غاز، تأمين خطوط نقل المشتقات النفطية والمواد الغذائية والسلع الأساسية».

بينما لم يلمس المواطنون إنجازًا حقيقيًا للمشاريع المعلن عنها ضمن خطة التدخل التنموي العاجل، ففي عدن أعيد سفلة شق من الخط البحري بتمويل وتنفيذ صندوق صيانة الطرق والجسور، أما مشروع إنارة شوارع عدن بإضاءة تعمل بالطاقة الشمسية فقد تم البدء فيه على مراحل تشمل شوارع مختلفة بمديريات المحافظة.

45 يومًا فقط، لمس اليمنيون في مناطق سيطرة الحكومة خلالها تحسنًا للريال اليمني الذي وصل سعره حاجز 900 ريال مقابل الدولار، فور الإعلان عن تشكيل المجلس، واستمر في مستوى أقل من 1000 ريال حتى منتصف مايو/ أيار، وانعكس هذا التحسن على أسعار المواد الغذائية، والاحتياجات الأساسية، لكنه لم يصمد كثيرًا، ليعاود الريال تراجع، وبذلك عاد كل شيء للارتفاع مجددًا.

تبقى المشاريع ذات العلاقة المباشرة بتحسين الوضع المعيشي للناس رهينة التطورات السياسية والعسكرية، فالريال اليمني يشهد تذبذبًا مستمرًا في قيمته مقابل الدولار والريال السعودي، وينعكس ذلك بشكل كارثي على القدرة الشرائية للمواطنين؛ فالأشهر الثلاثة الأخيرة لم يمر أسبوع واحد منها وهو بحالة مستقرة، حتى أنه في الأسبوع الأول من أكتوبر/ تشرين أول الجاري عاود الارتفاع مجددًا، وهو الأعلى منذ تشكيل المجلس الرئاسي.

مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي  
أحد أهم منظمات المجتمع المدني  
اليمنية التي تعمل في الشأن  
الاقتصادي والتوعية بالقضايا  
الاقتصادية وتعزيز الشفافية  
والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين  
في صنع القرار، والعمل على إيجاد  
إعلام مهني ومحترف.



STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER  
مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي

اليمن - تعز - حي الدحي

00967-4- 246596

-  [www.economicmedia.net](http://www.economicmedia.net)
-  [economicmedia@gmail.com](mailto:economicmedia@gmail.com)
-  [@Economicmedia](https://twitter.com/Economicmedia)
-  [Economicmedia](https://www.facebook.com/Economicmedia)